الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري
مقاربة سوسيوتاريخية

الدكتور عثمان فكار*

الملخص

يتناول هذا المقال قراءة سوسيوتاريخية لظاهرة الاستيطان العمراني في الريف الجزائري، خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)، وهذا بالتركز على أهم العمليات التي أدت إلى وضع الأيدي على الأراضي الخصبة وتفكيك الطابع الاجتماعي للملكيات العائلية والجماعية، وإعمار ديموغرافي فرنسي أوروبي، وتوطين عمران كلونيالي (قرى، ضيعات ...الخ)، نفذت عمليات لتجسيد مشروع مجالي ونموذج ثقافي غريب عن المجال التقليدي، فمع توسع الاستيطان أضحى المجال الريفي يجسد ثنائية مجالية وتضاداً بارزاً بين مجال المستوطن المنفتح (المتمثل في الضيعات أو القرى الكلونيالية) ومجال الأهالي المنغلق (المتمثل في قرى العرب والسكنات الحصرية)، وهكذا طوال المرحلة الاستعمارية تغيّرت البنية المجالية ومازالت بعض رواسبها باقية بعد الاستقلال.

* جامعة سعد دحلب البليدة - الجزائر

مقـــدمة:

إن المتصفح لتاريخ الاستعمار[1] الفرنسي للجزائر(1830-1962)، يدرك للوهلة الأولى أن الملامح الأولى للتحوّل في السكن الريفي، تزامنت وعمليات امتلاك المجال الريفي، حيث أقام الاستعمار نمطاً سكنياً وعمراناً يخدم في مجمله سياسة الاســتيطان، من خلال الاستحواذ على العقار، وإقحام نماذج سكن مغايرة للنمط التقليدي من حيــث الشكل، والمواد البنائية المستعملة، والتهيئة والتنظيم المجالي لها...إلخ[2].

في تناولنا لهذا الموضوع، لا نتطرق بالتفصيل إلى مراحل امتلاك المجال الريفي، فهذا ليس من أغراض هذا المقال، وإنما نشير فقط إلى العمليات الكبرى التي من خلالها تمّ التحكّم في الريف،وهذا على مستوى المصادرة،استغلال المجــال، وإقامــة عمــران كلونيالي، فضلاً عن عمليات أخرى شملت التجميع القصري التي انتهت بظهــور مــا يسمى بالعمران المحتشدي، وعليه يتضمن العــرض ســبعة عناصــر، يعــالج الأول عمليات الاستيطان الريفي، وتعالج العنصر الثاني الاســتيطان العمرانــي وأوضــاع الإقامة في الدوّار، أمَّا الثالث فيصف أنماط الاستيطان العمراني في الريف الجزائري، فيما يتطرق العنصر الرابع إلى أوضاع الإقامة في الدوار، في حين يركــز العنــصر الخامس على ملامح التحول في العمران التقليدي، أخيراً يتناول كــل مــن العنــصر السادس والــسابع حالــة مــا يــسمى بــالعمران المحتــشدي ومــشروع قــسنطينة (1959-1963) الذي تزامن بداية تنفيذه مع الحرب التحريرية.

---

1 سنرى مع مسار العرض أن الاستعمار الفرنسي هو استعمار إسكان ديمغرافي (colonialisme de peuplement)وليس مجرد استعمار استغلال(colonialisme d'exploitation).

2 من الأنماط السكنية التي كانت سائدة في الريف الجزائري الخيم، والكوخ، والمسكن المبني بالسطح، والمسكن التقليدي المبني بالقرميد.

1) عمليات الاستيطان الريفي وتجلي ملامح العمران الكلونيالي:

جرت في الفترة الأولى من الاستعمار عمليات متعددة، كانت تشير بوضوح إلى التخطيط الشامل للاستحواذ على المجال الوطني على المديين المتوسط والبعيد، هذا التخطيط استهدف -كما هو معلوم- الريف الجزائري، بدءاً بسهوله الخصبة كما هو الحال بمنطقة المتيجة، والشلف، ومستغانم، ومعسكر،...إلخ، وكذا السهول العليا الشرقية كمنطقة: سطيف، قسنطينة، عنابة...إلخ.

امتد التوسع من خلال الصيغ التشريعية المتعددة، وفرض آليات يمكن بواسطتها الاستيلاء على أجود الأراضي لتهيئة مجالات يوطن فيها عمرانـاً معداً لاستقبال الجالية الفرنسية وإيوائها بالدرجة الأولى، ثم الأوروبية فيما بعد.

وهكذا، تجلت ملامح العمران الكلونيالي تدريجياً على مستوى مناطق عدة، فالشريط الساحلي على سبيل الذكر بدا على شكل مجمّعات سكنية في مناطق حضرية، مخصصة لهذا الغرض، وقد برز إلى الوجود نسيج عمراني جديد يحمل في معالمه قيماً ومواصفات عمرانية غريبة عن المعالم العمرانية المحلّية.

إن المجمّعات السكنية الحضرية المشيدة من طرف المستعمر، كانت تقام عموما على محاور أربعة تأخذ شكلاً صليبياً، تتوزع عبره الشوارع الرئيسة التي تتفرع منها شوارع ثانوية، يقيم المستعمر عادة على الجوانب الأربعة: تمثلها البنايات الرئيسة: مركز بريدي، ومركز ضرائب، وبنك، ومساحة خضراء، ثم تتبع البنايات السكنية الجماعية والفردية، والمحلات التجارية، ومرافق التعليم...إلخ.

هذا التخطيط كان مستلهماً في الواقع من التقسيم الوظيفي للعمران الغربي، الذي قام على أنقاض العمران العثماني الذي كان سائداً من قبل، في حين التجمعات السكنية في الريف كانت تبدو إمّا على شكل منازل واسعة وضياع منفردة، أو متقاربة بمحاذات الحقول الزراعية، أو قرى استيطانية تأخذ شكل مركز لسكن مجمّع، هذه

البنايات بأشكالها المعمارية وبموادها البنائية المميزة، كانت تقدم نقيضاً واضحاً للعمران الريفي التقليدي.

إن الضيعة الريفية التي كان يملكها المستوطن الفرنسي بالخصوص، وبغض النظر عن حجمها وسعتها مستمدة أصلاً من التراث الإغريقي الروماني النهضوي، هذا الإطار المبني والدخيل على الريف الجزائري كثيراً ما كان يظهر الحنان إلى الريف الفرنسي، حيث حلم راود المستوطنين، وأضحى انشغالهم منصباً في امتلاك الضياع والمنازل الفردية المحاطة بالمساحات الخضراء .

إن أول ما قام به الاستعمار هو توطين قرى جنينية خاصة بالمعمّرين الأوائل، في قلب السهول، بدأت تظهر في الأفق ثنائية مجالية: مجال تقليدي بعمرانه المتواضع ونشاطاته التقليدية، ومجال كلونيالي غريب عن ثقافة وسوسيولوجية العالم الريفي. تعمقت الثنائية المجالية وتجذرت في مختلف المناطق، بدعامة العمليات والإجراءات الاستحواذية للمجال الريفي ويمكن ترتيبها إجمالاً في نمطي الاستيطان:

أولاً: الاستيطان العسكري للمجال الريفي:

امتّد هذا النمط من الاستيطان من سنة 1830 إلى نهاية الأربعينيات، بإقامة القرى العسكرية النموذجية تحاذيها مزارع جماعية، وهذا بقيادة ضباط الإدارة العسكرية، وأخذ بذلك المجال الريفي طابعاً عمرانياً عسكرياً[1].

إنه المشروع العسكري للسكن الذي تجسد على شكل مستوطنات عسكرية فلاحية في المناطق الريفية كلّها التي شملت الأراضي الخصبة، فخلال مرحلة (1842-1845) أُنجِزَ خمسة و ثلاثون ألف (35000) "مركز تعمير" وسبع وعشرون

1 Jean MAURICE et al, Structures foncières et développement rural au Maghreb, Paris,Ed : P.U.F, 1969, p.69.

(27) " قرية استيطانية" في الساحل والمتيجة[1] وحدها*. وقد تزامنت عملية التوسع العمراني مع إجراءات الاستيلاء على المناطق السهلية الثلاث: الشرقية، الوسطى، الغربية، ووصلت طوال الإدارة العسكرية إلى سبعمئة (700) "قرية"، غيّرت بدورها من مرفولوجية المجال الريفي السابق للاستيطان.

ثانياً: الاستيطان الرّسمي للمجال الريفي و توسع العمران الكلونيالي:

إن مبدأ الاستيطان الرّسمي جاء على أنقاض الاستيطان السابق وكان قائماً على إدارة الأراضي بواسطة القوانين التشريعية، بإدخال فكرة الملكية الخاصة حيز التنفيذ وتسهيل الصفقات التجارية للعقّار، وعلى إثرها وزعت أجود الأراضي على الجالية القادمة خاصة من الشمال الغربي، والجنوب الشرقي، فخلال مرحلة 1871-1882 أنجز ما يقارب مئة وسبع وتسعين (197) قرية استيطانية، كانت تأوي ما يقارب ثلاثين ألف (30.000) ساكن[2]، وبالموازاة لعمليات التعمير الغربي فقد الفلاحون ما يقارب "النصف مليون" هكتار من أجود الأراضي كانت بحوزتهم إلى نهاية 1870.

وهكذا، بعد مضي أربع سنوات من الانتفاضة الريفية1871، بلغ عدد المراكز الاستيطانية مئة وأربعة وأربعين مركز(144)، سبعين(70) منها في الجهة الشرقية، أمَّا الباقي فموزّع على المنطقتين الوسطى والغربية، وفيما يأتي الجدول الآتي الذي يقدم صورة إجمالية لتوزيع المراكز الاستيطانية[3]:

1 Charles-Robert AGERON, Hitoire de l'Algérie contemporaine (1830-1962), Paris,Ed :P.U.F,1964,p.p.18,20.

* تمثل المتيجة أجود الأراضي الفلاحية بالريف الجزائري حولها المستعمر طوال حكمه إلى منطقة تخدم مصالحه التجارية، أقيم بها أول خط سكة حديدية تماشياً مع سياسة الاستيطان.

2Ibid,p.p.47-48.

3 PEYERIMOHOFF, Enquête sur la colonisation officielle in Djillali SARI, La dépossession des fellahs. Alger, S. N. E. D , 1975, p.40.

جدول رقم (01)

يبيّن نمط العمران الغربي في المناطق الثلاث بالريف الجزائري

المناطق	محيطات عمرانية		قرى استيطانية	المجموع
	موسعة	جديدة		
الوسط	06	28	03	37
الغرب	04	30	03	37
الشرق	20	39	11	70
المجموع	30	97	17	144

قراءة سريعة للجدول تبرز عملية التوسع للمحيطات العمرانية و القرى، وهذا على عاتق الملكيات العائلية والقبلية المغتصبة، ومع توسّع المساحات المملوكة من قبل المستوطنين، توسع انتشار المراكز العمرانية، فمنذ سنة 1841 إلى 1933 أُنجِزَ تسعمئة واثنان وسبعون مركز تعمير بين موسع ومنجز جديد (972 مركزاً)، ولعلّ الجدول الآتي يقدم فكرة عن التطور العددي للمراكز العمرانية[1]

جدول رقم (02)

يبيّن تطور المراكزالعمرانية والحراك الأوروبي

المراحل الاستيطانية	مراكز منشأة وموسعة	المساحة	الحراك التدريجي الأوروبي
1870-1841	232	481.000 هـ	298.657
1900-1871	474	697.196 هـ	827.347
1933-1901	266	470.481 هـ	1.366.445
المجموع	972	1.648.677 هـ	2.492.449

يبيّن الجدول جملة من الملاحظات: أولاها تظهر العلاقة الارتباطية بين العوامل الثلاثة، إذْ كلما تمّ الاستحواذ على الأراضي ازداد الحراك الأوروبي وتوسع مراكز التعمير. كما تظهر معطيات الجدول أن المرحلة الوسطى الممتدة بين 1871 و1900 هي الأكثر انتشاراً من ناحية التعمير، إذْ وصلت إلى 474 مركز تعمير، هذه المرحلة بالنظر إلى الامتيازات التي كانت تقدمها للوافدين أسهمت إسهاماً مباشراً في

1 OP.cit , p.60.

توطين المعمرين بالريف الجزائري، طمعاً في ذلك تحقيق " وهم الإعمار الديمغرافي الفرنسي"، وهذا على عاتق الفلاحين الأهالي.

2) الاستيطان العمراني في الريف الجزائري:

قبل أن نعرض لأنماط الاستيطان العمراني في الريف الجزائري، نشير إلى عاملين أسهما بدورهما في تدعيم عملية الاستيطان أيضاً وهما: الأشغال الكبرى والري الزراعي ،ومثل مشروع السكة من بين المشاريع الكبرى[1] التي أسهمت في الاستيطان العمراني. أمَّا بالنسبة إلى العامل الثاني فعدّته الإدارة الكلونيالية عنصراً ديناميكياً للإمداد العمراني أيضاً.

وهكذا، يلاحظ أن أشغال التهيئة الريفية كانت مشروعاً ضارباً للاستيطان العمراني والديمغرافي، ولعلّ المجمّعات السكنية الريفية الصغيرة والشبه الحضرية مثلت الطّابع المميز للمناطق الغربية، يشير (سمود بوزيان) إلى أن الساحل الوهراني أضحى مع مسار التعمير، المنطقة الأكثر كثافة، على الرغم من التغيّرات في التوزيع الديمغرافي[2]، وقد مثل نمط الضيعة الريفية(La ferme coloniale) الإقامة الأكثر انتشاراً في هذا النوع من الإقامة، من شروط هذا الأخير أنه لا يوطن إلاّ في الأراضي التي جرى عليها سبر مائي (Sondage hydraulique)، إذْ عدَّ المورد المائي

1 نشير في هذا الصدد أن بعض المكاتب العربية الذي لجأ المستعمر إلى تأسيسها عمدت في إنجاز مساكن من الحجر لا تتعدى غرفة واحدة، ونظراً إلى الرطوبة الموجودة بها وسوء التهوية والإنارة تفشت بها أمراض كثيرة كـ: السقام، أمراض العين....إلخ، وللاستزادة في الموضوع يمكن الرجوع أيضاً إلى:

Xavier YACONO, Les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois (Dahra ,Chelif, Ouarsenis, Sersou), Paris, Ed : LAROSE, 1953, p.p.369-374.

2 Bouziane SEMOUDE ,Industrialisation et espace régional en Algérie , le cas de L'Oranie, t.2, Alger, Ed : O.P.U ,1986,p.440.

ذا بعد اقتصادي أكثر منه ذا بعد اجتماعي يمد القيمة المضافة للعقار، باتباع الأسلوب المكثف، وهو الأسلوب ذاته الذي كان متبعاً في الريف المغربى والتونسي أيضاً[1].

وبالمقارنة بالمجال الذي كان يتمركز فيه الأهالي، فإن التفاوت كان واضحاً للعيان، فالتقسيم النطاقي للعمران جسد التفاوت والتناقضات التي كانت سائدة، إذْ من جهة المراكز الكلونيالية المدعمة بمستلزمات الحياة كلّها، ومن جهة ثانية مساكن الأهالي المفتقرة لأي تنظيم عمراني مشكلةً بذلك حزاماً بائساً، وعلى هذا الأساس يمكن القول: إنَّ المجال الريفي، منذ الاحتلال وحتى بداية الاستقلال تطور عمرانياً لصالح المعمرين، من أجل تحقيق الحلم الاستيطانى "التعمير الديمغرافي العمراني"، الذي طالما راود كثيراً من المخططين والمنظرين الذين شجعوا حتى مبدأ إجبارية بقاء المعمّر، للحصول على الأرض والمسكن.

3) أنماط الاستيطان العمراني:

إن العابر للريف الجزائري آنذاك يصادفه التفاوت النطاقي:العمران الكلونيالي والعمران المحلي في المجال الريفي، تظهر قراءة سوسيولوجية لهذا الواقع ميزة انفتاح الإطار المبني الكلونيالي على العالم الخارجي وهذا عكس ما كان سائداً من قبل، فضلاً عن تموقع هذا الإطار في مناطق إستراتيجية دفاعية، لا تتداخل مع الإطار المبني التقليدي، فمن ضيع واسعة ومنازل ذات سقوف حمراء(قرميد) إلى القرى، ومن كنيسة موطنة في الوسط ومن حامية عسكرية في الأطراف إلى المقبرة المحاطة بأشجار السرول..إلخ، كلها معالم كانت تظهر تقطعاً وتمايزاً مجالياً بين البيئة الاجتماعية للمعمِّر وبيئة الإنسان الريفي*.

1 للتوسع حول الموضوع ، انظر مقال لـ (بيار مارتولو) :
Pierre MARTHELOT, Les Implications Humaines de l'irrigation moderne en Afrique du nord, A. A. Nord ,1962, ,Paris , Ed : C. N. R. S , 1964, p.p.137,138.

* بعض التقطّعات المجالية بين المحيطات العمرانية والدواوير مازالت واضحة معالمها إلى اليوم، في بعض المناطق الريفية خاصة التضاد البارز القرية الكلونيالية وقرية الأهالي.

مثّل الريف الجزائري حقل تجارب شيدت فيه بنايات سكينة ومرافق من نمط مخـــالف تماماً عن المألوف، فقد غمر المجال الكلونيالي المجال التقليدي المنغلق دون أن يكون هناك تداخل، حافظ الأهالي على طابعهم السوسيولوجي للسكن، هذا الأخير لم يطــرأ عليه تغيير إلاّ تحت الظروف القهرية، وفي مراحل لاحقــة للاســتيطان، كانــت أول ملامح التغيير في السكن التقليدي تغيير توطين الإقامة من الأعــالي إلــى المنــاطق السفلية الهامشية، وحراك مجالي مرغم فرضته ظروف الحياة القاسية بحثاً عن العمل. نتج عن إنجاز المشاريع العمرانية المدّعمة بالخرائط الطبوغرافية، عدة أنمــاط مــن الاستيطان العمراني في الريف الجزائري كلّه يمكن تلخيصها إجمالاً في[1]:

- الاستيطان عبر الضيع الكبيرة استفادت منه البرجوازية الفرنسية الراقية، وقد انتشر في مناطق سهلية مختلفة وعلى الرغم من عدده المحدود طبع بنشاطاته الوسط الريفي.

- الاستيطان عبر الضيع الواسعة متمركزاً في المحيطات الزراعية المسقية.

- الاستيطان عبر القرى الصغيرة يبدو على شكل تجمع صغير للضيع.

- وأخيراً نمط الضيعة المنعزلة، يغطي عدة مئات من الهكتــارات مخــصص لفئــة برجوازية راقية في السهول الشرقية والغربية أيضاً، هذا الأخير مثّل في الواقع أحياء مغلقة في محيطات منعزلة تحت تصرف الكولونيات الكبار والمؤسسات الخاصة[2].

في خضم هذا المد العمراني تغيّرت إذن البنية المجالية، بــدءاً مــن الــشريط الساحلي والسهول، وامتدت نحو الأحواض التلية حتى تخوم السهول العليا والمنــاطق الجبلية، وانتهى بذلك برنامج واسع للاستيطان العمراني مستفيداً من بــاطن المجــال الريفي وسطحه، لكن ماذا كان نصيب العنصر الجزائري من هذا العمران؟ ما الفئــة التي استفادت منه؟ ذلك ما سيُعَالَجُ في العنصر الموالي.

1 Xavier YACONO . La Colonisation des plaines de Chélif , de la vigerie au confluent de la Mima, Alger , Imprimerie d'édition Imbert , , Tome I, , 1955 p.370,.

2Ibid, p.370.

4) أوضاع الإقامة في الدّوار:

واضح من العناصر السابقة الذكر، أن الاستيطان كان يهدف بالدرجة الأولى إلى خلق مجتمع أوروبي جديد في الجزائر،يعيش- بحسب ما ادّعته الإدارة الاستعمارية- جنباً إلى جنبٍ مع المجتمع المحلّي، تأطره نظم وتسيره تشريعات كلونيالية، تخدم مصالح المستوطن وتعمل على تغيير أنماط الحياة الريفية المحلّية.

ووفقاً لهذه الرؤية تم تنظيم السكان عبر دواوير ولى قاعدة تفكيك القبائل، حيث استلزم الأمر بعد تأسيس الملكية الفردية للأرض تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين في إطار الدوار كدائرة –إلى حد ما - إدارية، والدوار بحسب هذا المنطق ما هو إلاّ مكان محصور يشدّ الخناق على الأفراد الذين كانوا يعيشون في إطاره قصراً، وشرع يُوسِّعُ نظام الإقامة الحصرية بعد الانتفاضات الريفية التي كانت تقوم لمواجهة الاستحواذ العقاري .

عاش السكان في إطار الإقامات المحصورة تنظيماً حياتياً، لم يكونوا متعودين عليه، فمراقبة تنقلاتهم وفق مسارات محدودة نتج عنه تقلص النشاطات التي أضحت لا تتعدى مواقع محددة، ولم يعد بإمكان الريفي توفير في محيطه التقليدي المجالات المناسبة لأداء نشاطاته، و لا لتنظيم مأواه لأغراض التخزين ضماناً للأمن غذائي، وهذا عكس ما كان سائداً في مرحلة "ما قبل الاستعمار".

تؤكد الدراسات السوسيوتاريخية، أن العملية مست بصورة عنيفة حياة الرّحل في مناطق السهوب والهضاب، وسارت وفق شعار كان له الأثر العميق في تلك المناطق وهو أن الجزائر بلد "بور" مناطقها فارغة من السكان، فقد أجبر السكان على استبدال الخيم بالأكواخ أو منازل هشة بحكم قوة الأمور، وبهذا الأسلوب و مع مرور السنوات تشكّلت قرى الأكواخ وهو ما اصطلح على تسميتها بـ: القرَابَا جمع قُورْبِي،

والمداشر التي كانت تجمع بين عدد من المنازل المتواضعة بالنظر إلى تردّي الأوضاع، وأحياناً يتم اللّجوء مباشرة إلى الإقامة بجوار إحدى ضيعات الكولون[1].

من جهة أخرى ومن أجل التخفيف من حدّة تردّي الأوضاع، عمدت بعض المكاتب العربية (les bureaux arabes)* في إطار مشروع "قرى العرب" إلى بناء مساكن من الحجر، أغلبها متكون من غرفة واسعة ونادراً من غرفتين بنافذتين يفصل بينهما فناء، فضلاً عن مرافق أخرى، مدرسة لتعليم اللّغة الفرنسية، ومطحنة، ومسقاة للماشية سجن، وبعض الأحيان مسجد...إلخ.

إن المبادرات (المزعومة) لتحسين أوضاع أهل الريف (الإقامة في الدوّار) لم تكن سوى تجارب مخبرية إن صحّ التعبير، الغاية منها ترسيخ فكرة تثبيت السكّان الريفيين في نطاق الإقامات والحصر، فالذي يبتعد عن مكان دواره يعاد إليه بالقوة: « Ceux qui s'écartent de leur tribu y sont ramenés de force et la tente doit disparaître » .

هكذا، كان تصريح المولّعين بالاستيطان، تعويض الخيمة بالمنزل هو أول خطوة حضرية والمقولة التي كانت سائدة "عندما نبني ليس فقط نُؤمِّنْ ولكن نُحَضِّرْ أيضاً"[2]، وقد جربت طرائق أخرى لتشييد المنازل الفردية على الطريقة المحلّية (طريقة الأهالي)، وتركت الحرية في اختيار المواقع،غير أن هذه الطريقة لم تُعَمِّرْ

1 Les formes de l'habitat et leurs réalisations avec les réalités psycho-sociales du monde paysan, communication présentée par Mme OUGOUAG, séminaire sur l'habitat rural, Alger, du 20-24/03/1977, p.02.

* فكرة المكاتب العربية ظهرت إلى الوجود مع سياسة الاستيطان العسكري لمعالجة قضايا الأهالي، حيث أسندت المهمة في البداية إلى الأغوات « agha des Arabes »، وتلتها إدارة الضباط وتوسعت هذه المهمة إلى الأقاليم التابعة للإدارة المد نية من 1854 إلى 1868، انظر المرجع السابق ذكره للكاتب نفسه:

Les Bureaux arabes , OP.cit,p.10.

2 Xavier YACONO , les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie , Op.cit, p.p.372 .373.

طويلاً، حيث بقيت محدودة نطاقياً، بسبب تفضيل نمط القرى عن المنـــازل الفرديـــة المنعزلة.

ذهب أيضاً دعاة متحمسي الاستيطان إلى اقتراح مآله، تجاور قرى المـــستوطنين بقرى العرب، وهذا من أجل فتح أفاق تطوير الحياة المعيشية للإنسان الريفي، وتلقينـــه قيم الحياة الحضرية كتغيير نمط الإقامة، والأثاث الداخلي، وإحاطتها ببستان، وتبييض الداخل بالجير من أجل النقاوة، إلى جانب إقامة إدارة تسيير شؤون العرب...إلخ[1].

هكذا كانت نظرة الإدارة و ممثليها إلى تغيير نمط الإقامة والحياة الريفيـــة، إذْ عُدَّتِ الإقامة الحصرية الجديدة حقيقة اجتماعية لابدّ منها، و أن ركود المجتمع الريفي يعود إلى تنظيمه الأركاييكي، لكن كيف كان موقف الأهالي؟.

قوبلت هذه السياسة بالرفض إذْ عَدَّ السكان صيغة التجميع، وفـــرض الإقامـــة الثابتة مساس بحريتهم وكرامتهم، فمنهم من عاد من جديد إلى الخيم، وهكـــذا يمكـــن القول: إنَّ تجربة قرى العرب وإن ظهرت في مناطق معينة، فإن ذلك لا يمثل ســـوى حالات محدودة، وأن إجراءات الإسكان لم تُعَمِّرْ طويلاً.

5) ملامح التحوّل في العمران التقليدي منذ القرن العشرين:

تبيّن من العنصر السابق، أن الإدارة الكلونيالية زعمت أنها عملت كل مـــا فـــي وسعها، من أجل تغيير نمط الحياة والإقامة الريفية، وترسيخ تقاليد عمرانية حـــضرية جديدة، قائمة على مبدأ الاستقرار بالمجال ضمن نطاق الدواوير، كما اتضح أيضاً تراجع نمط حياة البداوة (ونصف البداوة)، الذي ميّز بصورة عامة السهوب والهضاب العليا، والتخلي عن نمط الخيمة، التي كانت تمثل ثلثي (2/3) الإعمار في الجزائر قبل 1830.

1 Louis DE BAUDICOUR , La guerre et le gouvernement d'Algérie , Paris, Ed : S et Bray, 1853,p.456.

إن الكوخ كإقامة دائمة، توسع نتيجة للصدمة العنيفة الناجمة عن سياسة نزع الملكية، وأضحى السمة الغالبة في جل الريف، كما عرف تحولات مختلفة في عناصره البنائية، هذا التحول تجسد خاصة في المناطق التي عرفت تجمعات سكنية كثيفة، كما هو الحال في المناطق الشرقية كـ: قسنطينة، جيجل على سبيل المثال واستُبْدِلَ بها المواد التقليدية المحلّية في كثير من المناطق أيضاً الأحجار الصلبة والخشب...إلخ.

سهّلت مواقع التوطن لهذا النمط من السكن في تحسينه، فبتوافر المواد الحديثة ومحاذاة الطرق، هي من بين العوامل التي أسهمت في تغيير ملامحه، لكن هذا لا يعني تحولاً إيجابياً في أحوال العيش، فالمجال المبني وإن تحسنت مكوناته البنائية ظلّ دائماً يقدم صورة عن البؤس المعيش، مجال شخصه (أ.بارك-A. BERQUE) بالملجأ الذي لا يولد الأمراض فقط، بل ينشر اليأس القلق وأحياناَ الانتفاضات[1].

أمَّا بالنسبة إلى نمط السكن المبني بالسطيحة، المنتشر في الهضاب والجنوب، أشارت التحقيقات إلى أنّ إطاره المبني لم يعرف سوى إضافات محدودة في بعض المواد البنائية الحديثة، فعلى سبيل المثال لوحظ في منطقة "الواد" استعمال أحجار التنّ (le tin)، ولتدعيم هياكل المساكن استُعمِلَ أيضاً الحجر المقولب والأخشاب وهي مواد جلبها العاملون في ورشات البناء الفرنسية.

أمَّا المسكن المبني بالقرميد فقد توسع وانتشر في مناطق عديدة، إذْ لم يعدُّ مقتصراً على المناطق المعروفة بها كـ :القبائل، وجبال البابور، وقرقور مثلاً، فبالمواد الإنشائية التي أضيفت إلى هيكله العام: كالرّمل، والإسمنت، والحديد، والجير، والخشب...إلخ، أصبح يميل في ملامحه أكثر فأكثر إلى السكن الأوروبي.

1 Agustin BERQUE , l’habitation de l’indigène algérienne, revue Africaine, N°78, 1936, Alger , Ed : O.P.U, p.71

التحول هذا، طبع المناطق الغربية أيضاً كنواحي: وهران، وبلعباس وبدرجة أقل منطقة مستغانم، ومعسكر فإلى جانب هذه المواد أدخلت المدخنة (la cheminé)، وأضيفت الشرفة البيتونية (le balcon) كعنصر جديد ضمن عناصر الإطار المبني، لكن يبقى هذا النمط من البناء غير منتشر بصورة واسعة في المناطق الشرقية، وذلك لقلّة مراكز الاستيطان وللكثافة السكانية أيضاً مقارنة بالغرب والوسط، ومع ذلك أدرجت المواد البنائية الأوروبية في المباني التقليدية.

هذا واستناداً إلى التحقيق الذي أعدّ سنة 1921 حول السكن بالجزائر، توصل (ب. أقستان –B. AUGUSTIN)[1] إلى النتائج المعروضة في الجدول الآتي:

جدول رقم (03)

يعرض إحصاءً عام لأنماط السكن سنة 1921

نمط الإقامة	الكوخ (ثوربي)	مسكن (قرميدي)	مسكن بالسطيحة	خيمة	مسكن على النمط الأوروبي	المجموع*
العدد	1.648.700	753.800	342.500	101.100	61.700	2.907.800
النسبة	%57	%26	%12	%03	%02	%100

ومن قراءة سريعة للجدول يمكن استخلاص الملاحظات الآتية :

- الخيمة التي مثلت في السابق السمة الأكثر انتشاراً مجالياً، تقلصت إحصائياً إلى ما يقارب (03%) من إجمالي السكن في الريف الجزائري.
- توسع انتشار نمط الكوخ كإقامة دائمة فرضتها ظروف الاستعمار، ومثل نسبة إجمالية مقدرة بـ (57%)، وهكذا فإذا عُدَّ الكوخ دخيلاً على المجتمع الجزائري، فإن الاستعمار نجح في فرضه إذْ عَدَّهُ حقيقة سوسيولوجية، وجدت والمرحلة السابقة له كما تزعّم لتبرير انتشاره، بل راح بعض الضباط إلى اقتراحه كمسكن دائمٍ.

1 Bernard AUGUSTIN , op.cit, p.146.

* نشير في الصدد أن العدد الإجمالي لأنماط الإقامة تقديري ويبدو أقل ممّا يقدمه الجدول العام لبلديات الجزائر بكاملها.

- أضحى الدوار قاعدة مجالية لهذا النمط من الإقامة بوصفه إطاراً جغرافياً وإدارياً، جمع العديد من الأفراد المقتلعين من قبائلهم، ممثلين إمَّا احتياطاً لليد العاملة في الزراعة الكلونيالية أو للهجرة إلى مناطق أخرى.
- يمثل المنزل المبني بالقرميد نسبة جيدة أيضاً (26%) من إجمالي السكن، في حين يلاحظ ظهور نمط السكن الأوروبي وانتشاره خاصة في المناطق التي عرفت استيطاناً قوياً، وهذا ما أوضحته النسبة (02%) من التشكيلة السكنية، في حين حافظت المناطق الأخرى على النمط التقليدي مع تعديل في المواد البنائية، كما هو مبيّن في نمط المسكن المبني بالسطيحة (12%) متمركزاً في المناطق التلية أو في الأراضي المنخفضة أوالجبلية، مشكلاً النمط المجمع أو المبعثر: مشتة، دشرة أو قرية.

هكذا، ارتسمت خلال هذه المرحلة بعض معالم التحول في أسلوب الحياة، وكذا في مواد البناء التقليدي في مناطق نفوذ الاستيطان، وبقي بعضها الآخر محافظاً على الطابع المحلي، على الرغم من دخول تقنيات البناء الغربية وتوسيعها في مجال البناء.

إن مظاهر التحوّل في السكن الريفي سبر آخر أعدّ سنة 1936، وقد شمل المناطق الأساسية، أظهرت المعطيات من خلاله أنه على الرغم من انتشار نمط "السكن المبني بالسطح"، وبقاء نمط "الخيمة" في بعض المناطق التلية، فإنه يلاحظ إدخال مواد بنائية جديدة كـ: الإسمنت، والجير، والخشب في نمط الكوخ، مع توسع انتشار النمط المبني "بالقرميد".

أشار السبر من جهة أخرى إلى ظهور تدريجي للسكن الذي يحمل الطابع الغربي، وعرفت مناطق عديدة أيضاً نشاطاً مكثّفاً للبناء المدعّم بالإسمنت، وأصبح الميل أكثر فأكثر لإنجاز مسكن من نمط حضري.

أُضِف أيضاً أن الأحياء القديمة في منطقة القبائل* تفككت وقامت على أنقاضها أحياء جديدة في المواقع المنخفضة، كذلك أُدخِلَتِ النجارة كعنصر أساسي في طريقة الإنجاز، فضلاً عن توسع نمط البناء الأوروبي واستعمال أكثر فأكثر للشرفات، هذا التحول الدخيل على المنطقة علّق عليه أحد ممثلي الإدارة، بأنه الدليل على التحوّل الجذري للعمارة التقليدية بالمنطقة، ومن مؤشرات التحول تلك المتعلقة بالتأثيث الداخلي كاستبدال الفراش الأرضي بالسرير الحديدي، وإحلال الشمعة محل السراج الخزفي، وفقدت بعض المواد التقليدية مبرر وجودها وندرت في الوقت نفسه اليد العاملة اللاّزمة للحرف التقليدية.

هذا التعليق المغري وإن بدا منطقياً -إلى حد ما- لكن لا يمكن قبوله إلاّ بتحفظ، لأن ظاهرة التحول أو بالأحرى ملامح التحول في العمران التقليدي بالمنطقة، لا تعود إلى العوامل المذكورة آنفاً، بل إلى عوامل أخرى أسهمت في تغيير بعض معالمه، فالأموال المستدعاة من الهجرة (المغتربين في فرنسا) وُظِّفَت هي الأخرى إمَّا لبناء منازل، أو لتغيير بعض موادها أو أجزاء منها أو لشراء منازل أوروبية، الظاهرة الأخيرة لم تكن عامة في القبائل، حيث تعلق الأمر بإجراءات فردية محدودة لدى بعض الفئات التي مكّنها وضعها المادي في الهجرة.

وفي الخلاصة، يصل السبر إلى ملاحظة سوسيولوجية مؤداها أن الميل إلى التحضر، وتحسين ظروف السكن مرتبط أساساً بالوسائل المحققة له.

هذه المعالجة لوضعية السكن الريفي التقليدي والظروف التي مرّبها، بيّنت لنا الجوانب التاريخية التي تحكمت فيه، والآليات التي خضع لها في إطار إستراتيجية خطط لها، من أجل قلب أنماط الحياة الريفية، بحيث اتّضح أن التحول مس بعض معالم العمران التقليدي من نواحٍ عدة، إنشائية هيكلية، مرفولوجية، وظهور عناصر

* يعنى السبر بالخصوص منطقة القبائل الكبرى شرق الجزائر.

معمارية جديدة (الشرفات مثلاً) في المجال المبني، وكذا نمط المسكن الأوروبي في مناطق خاصة بفضل التأثير القوّي للاستيطان، هذا إلى جانب عوامل أخرى ثانوية أسهمت في بروز ملامح التحول كانتشار المواد البنائية الأوروبية، وتوظيف اليد العاملة المحلية في قطاع البناء، واكتساب تقنيات وفنون البناء ومؤهلاته...إلخ.

إن معالم التحول هذه، وإن بدت مؤثرة في المجال الريفي، فإن ذلك لا يعبّر إطلاقاً عن تحول منظم وعقلاني للعمران، بالنظر إلى ما استنفع به المستوطنون طوال مرحلة الإعمار (975) قرية كلونيالية[1]، إلى جانب ضيعات وعدد لايستهان به من منازل فردية ريفية، منتشرة عبر المجال الريفي، وهذا ما يبيّن غياب سياسة ترقية السكن الريفي، التي تزّعمت الإدارة تحقيقها، فالمشاريع التي أدرجت في إطار سياسة الاندماج، كانت محدودة نطاقياً لصالح فئات معينة، وكثير منها لم يظهر تماماً إلى الوجود، بسبب تعنت ممثلي الإدارة ومضايقة المعمرين لها، لأنه في نظرهم يزاحم مصالحهم مجالياً واقتصادياً.

6) العمران المحتشدي:

من السمات الأساسية للعمران الريفي خلال هذه المرحلة،خضوعه لآليات التهديم (منازل فردية، مداشر، قرى،...إلخ) و الإفراغ للمناطق الآهلة بالسكان وترحيلهم في مناطق مطوقة في إطار خطّة المراقبة، والسيطرة على المجال الريفي.

وجد أكثر من مليوني (2.000.000) جزائري في أواخر الحكم (1961) محتشدين في أكثر من ثلاثة آلاف (3.000) مركز، بعيدين عن أماكن سكنهم وفي وضعيات لا تتوافر فيها أدنى شروط الإقامة والصحة، وهو ما كان يتنافى مع شعار الدراسات حول القرى الريفية المنجزة في إطار سياسة التجميع، "إن المهمة إنسانية

1 Jean François TROIN. vers un maghreb des villes en l'an 2000 , Revue Maghreb Machrek, n° 96, 2tri, Paris, Imprimé : Chirat st-J-, 1982, p.11.

تحمل في ثناياها الرقيّ والاستقرار التدريجي لسكان الريف"، وذلك بتنظيم المجمعين ضمن ثلاثة أنماط من التجميع[1]:

أ) النمط الأول: يمثل مراكز إعادة إسكان (recasement) ، تضم العائلات الفارة من المناطق الجبلية غير الآمنة، ومجموعات، ومجموعات متتابعة، في هذه الحالة يهجر السكن والممتلكات ويتم التجميع أمام قرى السهول أو المجمّعات السكنية القريبة،هذا النوع من الترحيل لا يؤدي إلى خلق مراكز تجميع.

بـ) النمط الثاني: دائماً ضمن ظروف تأطير صارمة ومقننة، يتم التّرحيل الجماعي لسكان المشاتي (جمع مشتة)، وتجميعهم في مناطق سكنية بمحاذاة السهول والأماكن المنخفضة، قرب الجبال تفصلها مسافات بعيدة عن مواطنهم الأصلية، هذا النمط من الترحيل يسمى بإعادة التجميع (regroupement)، هذا النوع من الترحيل يؤدي إلى خلق مراكز تجميع.

ج) النمط الثالث: خاضع لمخطط محدد سلفاً من قبل الإدارة، إذْ سبق عملية ترحيل العائلات اختيار الموقع وإمكانية التوطن في إطار إعادة "حصر السكان" (resserrement) في المجال الجغرافي الأصلي نفسه، بحذف نمط السكن المبعثر واستبداله بسكن مجمّع.

لقد نجم عن هذا التجميع تقهقر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، فمن النقص الذريع في المواد الغذائية إلى الاكتظاظ في المجال المحصور بين هذين العاملين مثلاً القاعدة العامة التي مست سكان الريف، وخير دليل على حالة البؤس وضع سكان القبائل السفلية التي تجزأت إلى أسر بائسة، عجزت عن الاستقرار والتحضّر لافتقارها إلى موارد العيش[2]، والوضعية نفسها عاشتها المناطق الأخرى.

1 Xavier DE PLANHOL, Nouveaux villages Algériens Atlas blidéen, Chenoua, Mitidja occidentale, Paris, Ed : P.U.F, 1961, p.12.

2 Pierre PEILLON, L'occupation humaine en basse kabylie :peuplement et habitat d'une zone intermédiaire du Tell Algérien ,thèse 3 cycle en géographie Université de Lyon UER des Sciences de l'homme et de son environnement, 1972 , p. 122

ومحاولة منها لاستيعاب أزمة العالم الريفي، قامت الإدارة الاستعمارية بوضع برنامج لإحياء الريف عن طريق الإعمار سمي بـــ: "مشروع قسنطينة-Plan de Constantine" يمتد من 1959 إلى غاية 1963، برنامج كان يهدف في الحقيقة إلى زيادة التقرب من المواطن الريفي لخنق روح "التمرّد" فيه، عن طريق إجراء تعديلات في نمـــط حياتـــه وتحسين ظروف سكنه، عن طريق بناء مجمّعات سكنية، وتوفير شروط إنتاج فلاحي أفضل... إلى غير ذلك من الإجراءات*.

7) مشروع قسنطينة* ووهم ترقية السكن الريفي:

كان الغرض من تطبيق مـــشروع قـــسنطينة (1959-1963) هـــو إحيـــاء الريـــف (la renaissance du bled) عن طريق إجراء تعديلات في نمط الحياة وتحسين ظروف السكن ببناء مراكز سكن، واستصلاح الأراضي وإنشاء تعاونيات فلاحية...إلخ. كانت تمثل طريقة الإسكان في القرى الريفية، الوسيلة النهائية لتثبيت العائلات داخل مراكـــز سكنية جديدة، مقرر أن تأوي بحسب أهداف المشروع مليون (1.000.000)* * ساكن ريفي، رصد للبرنامج إمكانات مالية وبشرية وفنية ضخمة، فـــالمهم عنـــد الإدارة أن تنجح في إشعار السكان الريفيين، باهتمام السلطات بتحسين ظروف معيـــشتهم قـــصد الاستمالة.

---

* نشير في هذا الصدد إلى أن مشروع قسنطينة اندرج ضمن مشروع شامل وهو إحياء الريـــف(la renaissance du Bled).

* * عُدّت مسألة التجميع من الطابوهات وكانت محور تقييمات متناقضة فمـــثلا: (م.كورنـــاتون M. CORNATON) قيّم عد د المجمّعين ب: 2.157.000،مجمّع، الكتابة العامة للجزائر الوسطى قيّمـــت الوضعية ب: 2.500.00 مجمع، (عبد اللّطيف ابن اشنهو) قيّم العدد بـــ: 2.100.000 مجمّع ، انظر مرجعه : تكوين التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأســـمالية فـــي الجزائـــر بـــين عامي1830-1962،ترجمة (نخبة من الأساتذة). الجزائر، ش.و.ن.ت،1979،ص450.

وهكذا، شرع استعجالياً يُنَفَّذُ المرحلة الأولى، بهدف جعل التجميع نقطة انطلاق لترقية الريف وإحيائه، بدءاً بالفئة الأولى أي بمناطق التجميع القابلة للحياة، جرى توسيع العملية إلى المناطق الأخرى[1]، وقد خصص لبرنامج التجهيز الريفي غلاف مالي مهم، شمل مختلف الأشغال بما فيها أشغال السكن الريفي، خطط لكل قرية ريفية متوسط (120) إلى (150) مسكناً يأوي بين (800) و(1000) ساكن ريفي، وخطط لبعض القرى الكبيرة أن تأوي بين (5000) إلى (7000) ساكن ريفي، ويفترض إنجاز بين (1200) إلى (1500) مسكن.

أمَّا متوسط حجم الأسرة فمخطط له أن يتقلص إلى 6,66 فرداً[2]، مما يبيّن غرض المخطط تفكيك العائلة الكبيرة، حيث نمط الحياة المقترح هو الانتقال إلى الأسرة الزواجية مع تكلفة إنجاز (500) فرنك فرنسي لكل ساكن[3]، وقد تمّ إقرار على إشراك المجمعين في إنجاز عمليات التشييد المختلفة من المساكن، هذه المهمة على حد تعبير الإدارة ستسهم في تغيير نمط الحياة الريفية، لأن التغيير في نمط السكن يعني التغيير في نمط الحياة[4].

أدخل المشروع مفهوماً جديداً للسكن الريفي، قائماً على تفكيك "المنزل الكبير" إلى أسر متفرقة تلاشى معه التضامن العائلي الكلاسيكي وخلق نمط آخر للعيش قائم على الجيرة.

خطط لكل مسكن أن يحتوي على غرفتين، مطبخ ومرحاض مع استعمال المواد البنائية المحلية (حجر، طين مجفف...إلخ)، إذن المجال المبني يظهر إطاراً محدوداً للحياة، أحادي الوظيفة، عوض السكن التقليدي المتميز بالفناء وتعدد وظائف الغرف،والتوابع المجالية الأخرى، ملجأ الحيوان، ومكان تخزين المواد، ومكان ترتيب

1 Rapport Général Plan de Constantine 1959-1963 .Délégation général du gouvernement en Algérie, Juin 1960, p.183.
2 Ibid, p.184
3 Ibid, p.185
4 Xavier DE PLANHOL, Op.cit, p.89.

أدوات الفلاحية...إلخ، يتعلق الأمر هنا بسكن العامل دون أرض يعمل في مزرعة السيد، إذْ لا يملك لا أدوات ولا مواشي ولا منتوجاً."[1].

إن المخطط المعماري المقترح مستوحى في الواقع من مخطط قرى المتروبول الصغيرة، مع إضافة نقاط مراقبة وأسلاك تحصر المجال الاجتماعي، وساحة مركزية تضم مرافق اجتماعية وبعض المدارس، وبلدية تتضمن مصالح طبية، ومكاتب تعاونية، ومركزاً بريدياً...إلخ. السكنات المنجزة تأخذ شكلاً خطياً مستقيماً بالتقابل منفتحة على المحيط الخارجي (استعمال النوافذ)، حتى عيون الماء وطنت في مجال مركزي في المجال العام، يسهل عملية تنقل المرأة الريفية وارتقائها، وهكذا صمم المخطط في إطار التقسيم الوظيفي للمجال، الذي يحدّ من النشاط التقليدي، فضلاً عن المنع التام لأي تعديل لعناصر المجال المبني، وحتى الطرق صممت لتكشف عمَّا بالدّاخل وهو مخطط يذكر المجمعين "بالسجن" بوصفه غريباً عن ثقافتهم ومعيشتهم التقليدية، فقد فرض عليهم بطريقة مغايرة لتصوراتهم وقيمهم، احترم أغلب السكان إطار الحياة الذي فرض عليهم. بعد الاستقلال قاموا بتعديل المجال كيّفوا المساكن بحسب ظروف حياتهم أعطت الإضافات طابعاً مغايراً لما كان سائداً من قبل.

كانت تناقضات المشروع ترمي إلى إحياء الريف وإقامة قرى وظيفية، مدعّمة بمنشآت بمرافق عامة، من شأنها تطوير الريف وتحسين مستوى المعيشة، جندت إمكانات من أجل إنجازه قصد وضع حد للثورة التحريرية، وتذويب روح النضال والتمرد في وسط الريفيين.

بيد أن الذي أصبح واضحاً فيما بعد، أن المشروع قد لقي صعوبات غير متوقعة في السعي لتحقيقه، وذلك لاعتبارات عدة منها:

1 Ibid, p.p.100.101.

- الاعتبار الاجتماعي: ويتمثل في أنَّ البرنامج كان خياليا أكثر من اللاّزم، لأنه كان يرمي إلى تحويل سريع من نمط حياة تقليدية إلى نظام تعاوني، وما يحمله هذا الأخير من تناقضات جوهرية مع الحياة التقليدية البسيطة.
- الاعتبار السياسي: يتعلق الأمر بالدور الذي أدَّع الجناح السياسي للجيش الوطني ودعوته إلى مقاطعة البرنامج، أضف إلى ذلك أن المشروع نفّذه الجيش الفرنسي، ولذلك ارتاب منه الجميع وعدّوه حرباً نفسية ضد الثورة التحريرية.
- الاعتبار الاقتصادي: النقص الذريع في المواد الغذائية، مثل القاعدة العامة التي أحاطت بالمجمعين، يضاف إلى ذلك عمليات فرض الرقابة والتوقيف بالجملة لمنع أداء أي نشاط له علاقة بالفلاحة، كل ذلك ساعد على تعميق الهوة بين المعمرين والمجمعين الذين عاشوا البطالة والإعانة العمومية، مجتمعين على حواشي الطرق، في انتظار حصة التوزيع الغذائية.

خلاصة:

في ضوء العناصر الواردة في المقال، يمكننا أن نفهم بوضوح أن الاستيطان الفرنسي للريف الجزائري، بدأ مع عمليات الاستحواذ الأولى على العقار إلى الاستيطان العمراني (من القرن 19م إلى القرن 20م)، وكان يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الحلم "الديمغرافي العمراني"، الذي طالما راود الكثير من المنظرين والمخططين، فضلاً عن تسخير الوسائل المختلفة (المادية، التشريعية التنظيمية البشرية) لتحقيق ذلك.

نجم عن هذه المرحلة الاستعمارية تحولات كبرى، تركت بصماتها القوية ورموزها الكلونيالية[1] على المجال الريفي ورواد، الوهم الاستيطاني المعمر الكلونيالي إلى نهاية 1962. توسع الإطار المبني الكلونيالي، المتمثل كما رأينا في سلسلة وشبكة من القرى تحمل أسامي المولعين بالاستيطان(de Aumale,de Lamoricière , Félix faure) مروراً بالدوق (Rovigo) ، والأمرال

(Gueydon)، وهذا على عاتق الإطار المحلي التقليدي، فارضاً نفسه على المجال بمظهره العمراني وتركيبه المرفولوجي المتميز، انقطاعات عنيفة أيضاً في التكامل الثلاثي: مجتمع/اقتصاد/مجال. الغاية الاستعمارية بمختلف أبعادها هي في الأساس فرض منطق قائم على تهيئة مجالية كلونيالية قائمة بدورها على المفارقة والتمايز: عمران عصري وظيفي/عمران تقليدي هامشي غير مندمج، آخذا طابعاً قصرياً احتشادياً طرح على المنظر الجزائري إشكالية التهيئة الإقليمية، وإيجاد حلّ لمعضلة السكن الناجمة عن عمران مدمّرٍ مع بداية الاستقلال.

1 الساحة المركزية ،البلدية ،الكنيسة،الأرصفة المغروسة بالأشجار المصبوغة جذوعها بالأبيض دلالة على النقاوة...إلخ هذا المجموع كلّه المنسجم والجميل كان يتناقض مع الضواحي وقرى ودواوير الأهالي .

المصادر والمراجع

- Bouziane SEMOUDE ,Industrialisation et espace régional en Algérie , le cas de de L'Oranie, t.2, Alger, Ed : O.P.U ,1986.
- Charles-Robert AGERON, Hitoire de l'algérie contemporaine (1830-1962), Paris,Ed :P.U.F,1964.
- ENCYCLOPAEDIA UNIVERSALIS , volume 1, lettre A. France, 1978.
- Jean MAURICE et al, Structures foncières et développement rural au Maghreb, Paris,Ed : P.U.F, 1969.
- Louis DE BAUDICOUR , La guerre et le gouvernement d'Algérie , Paris, Ed : S et Bray, 1853.
- Pierre MARTHELOT, Les Implications Humaines de l'irrigation moderne en Afrique du nord, A. A. Nord ,1962, ,Paris , Ed : C. N. R. S , 1964.
- Pierre PEILLON, L'occupation humaine en basse kabylie :peuplement et habitat d'une zone intermédiaire du Tell Algérien ,thèse 3 cycle en géographie Université de Lyon UER des Sciences de l'homme et de son environnement, 1972 .
- SARI Djilali, La dépossession des fellahs. Alger, S. N. E. D , 1975.
- Xavier DE PLANHOL, Nouveaux villages Algériens Atlas blidéen, Chenoua, Mitidja occidentale, Paris, Ed : P.U.F, 1961.
- Xavier YACONO , La Colonisation des plaines du chelif de la vigerie au confluent de la Mima, Alger , Imprimerie d'édition Imbert ,Tome II, 1955.
- Xavier YACONO, Les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois (Dahra ,Chelif, Ouarsenis, Sersou), Paris, Ed : LAROSE, 1953.

دوريات ووثائق

- Rapport Général Plan de Constantine 1959-1963 .Délégation général du gouvernement en Algérie, Juin 1960.
- Revue Africaine, N°78, 1936.
- Revue Maghreb Machrek, n° 96, 2tri, Paris, Imprimé : Chirat st-J-, 1982.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/3/31.